

تواجه جحيم التصحر.. وسماصرة الأراضي..

«بئراًحمد»..

كانت هنا جنة!

• يحكي كبار السن من أهالي منطقة بئر أحمد الواقعة ضمن مديرية البريقة محافظة عدن - للشباب من أبناء المنطقة.. عن جنات ضنا عاشوا سنواتها المبكرة. أخذت في اشكالها نهضة زراعية انتاجية ميزت بئر أحمد عن كثير من مناطق عدن وغيرها من المحافظات المجاورة..

■ عدن - أحمد حسن عقربي

يقول المزارعون ممن لا يملكون الإمكانيات المكنة لاستصلاح أراضيهم: لم تساعدنا ظروفنا منذ تمكنا من استعادة أراضينا الزراعية على إصلاحها، وكان من الطبيعي أن نحصل على تعويضات عما تم تدميره من آبار المياه والتربة أيضاً.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها تعاونية زراعية بئر أحمد ومتابعيها لقضايا المزارعين في المنطقة مع السلطات المحلية بالمحافظة والجهات ذات العلاقة.. إلا أنه لا فائدة وفقاً

لرئيس الجمعية الأخ نجيب محمد حيدرة والذي قال لنا: «إنه طرق جميع أبواب المسؤولين فلم يجد إلا وعداً فقط!! لا فائدة إلا ما رصده البرنامج الاستثماري للمديرية البريقة» كتعويض للفلاحين في منطقة بئر أحمد لإصلاح الأراضي والتخلص من الأشجار الطفيلية.. وما وعد به أيضاً الاتحاد التعاوني الزراعي من قروض وآلات.

وقال: «منذ ثلاث سنوات على اعتماد البرنامج الاستثماري (٢) مليون كتعويض للفلاحين.. لم تتمكن من ذلك.. وهي الآن في المشمش، أما ما وعد به الاتحاد التعاوني يبدو وكأنه وعد عرقوب!!».

عبيث.. وتدمير

○ ونبه حيدرة إلى ما تتجسه مظاهر الماطلة والوعود، من فرص العبث بالأراضي الزراعية في المنطقة من قبل سماصرة الأراضي.. ومحاولات الاستحواذ عليها وعرضها في المزاد العلني تحت ذرائع الاستثمار الوهمي.

ويحسب حيدرة فإن «العبث بأراضي الجمعية الزراعية لم يتوقف عند هذه الحدود.. فقد شمل تدمير السدود التي تلعب دور الخازن والمرشد لتدفق مياه السيول القادمة من محافظة لحج إلى منطقة البشر.. هذا التدمير يجعل من الأراضي الزراعية جميعها.. بما في ذلك الأراضي التابعة للجمعية عرضة للخطر، والغريب أن ذلك يحدث دون أية رقابة أو متابعة من قبل الجهات المعنية أو ذات العلاقة».

○ .. وماذا عن دور مكتب الزراعة؟

حين سألنا عدداً من المزارعين في منطقة بئر أحمد.. جميعهم اتفقوا على أن لا دور يستحق الذكر لمكتب الزراعة تجاه هذا العبث وقالوا: «كان الأمر لا يعنيه».

ويدورنا هنا نسأل مكتب الزراعة: هل أنتم متأكدون بالفعل من أن هذه المنطقة الزراعية ليست في حاجة إلى دعمكم ومعابكتكم.. ولو عبر مشاريع تعلم سوي إمكانية تنفيذها!!

ونسأل أيضاً: هل تضخيم أطلال هذه القرية الزراعية التي لانكش في معرفتكم أنها فقدت كليا صفاتها الإنتاجية.. واصبحت قرية مستهلكة.. بعد أن كانت منتجة للحبوب بأنواعها والخضار والفواكه والقطن وغيرها.. وتوافق الاكتفاء الذاتي لسكانها.. مثلما لانكش في معرفتكم أن موجة التصحر الغاشمة التي لاتزال هادرة.. دفعت بالكثير من سكانها الريفيين وبدوها الرجل إلى الهجرة نحو المدينة وتحديداً إلى الساحل؟

أراضي الشباب

○ على الضفة الأخرى ينتظر الكثير من شباب منطقة بئر أحمد نتائج الوعود التي قطعتها قيادة المديرية البريقة في تمكينهم من الأراضي البيضاء «غير الزراعية» وتخطيطها وإقامة تجمعات سكنية خاصة بهم..

وأبدوا انزعاجهم من الماطلة والوعود الكثيرة بهذا الشأن، لافتين إلى أن هذه الأراضي تتعرض لعمليات استحواذ ومتاجرة من قبل سماصرة ولصوص الأراضي وبادعاءات مختلفة.



العمالة الأجنبية

عقلة مرمنة

من وزارة العمل أو أحد مكاتبها تفيد بعدم توافر العنصر اليمني للقيام بالعمل المطلوب استقدام العامل الأجنبي من أجله.

أما المادة ٢٥ فإنها تلزم صاحب العمل بتعيين نظير يمني للعامل غير الأجنبي متى توافر النظير المحلي بالمؤهلات والكفاءات المناسبة.

ومع ذلك فإن عملية منح العمال الأجانب تصاريح عمل في مين يمكن أن يشغلها اليمنيون لا تتوقف.. وبحسب إحصائية رسمية فإن عدد التصاريح الممنوحة خلال العام ٢٠٠٥م، بلغ (١٣,٢٥١). تصريحاً تتوزع في مجالات مختلفة في القطاعين العام والخاص وفي مهن ادارية وحرفية وخصوصاً في المهن الهندسية والاختصاصية والفنية بالإضافة إلى الخدمات الزراعية.

أرقام غير صحيحة ويشكك د. غازي عبدالرب مدير برنامج معلومات سوق العمل بالوزارة في دقة الأرقام المتوافرة حول حجم العمالة الأجنبية في بلادنا.. حيث يقول: إن الرقم المتوافر يؤكد على أن عدد العمال الأجانب في القطاع الخاص ٩ آلاف عامل أجنبي، رقم غير دقيق لأن عدد العمال الأجانب في سوق العمل يفوق ذلك الرقم بأضعاف كثيرة.. مضيفاً أن اللوائح التنفيذية لقانون العمل تؤكد على إحلال العامل اليمني بدلاً عن العامل الأجنبي وعلى ألا تتجاوز مدة التصريح الممنوح للعامل الأجنبي ٤ سنوات ولا يسمح بزيادة المدة إلا بأمر استثنائي من الوزير وفي حالات استثنائية وخاصة.. ويقول: ومع ذلك نعد أن هناك الآلاف من العمال الأجانب الذين يعملون في اليمن لعشرات السنين دون أن تكون هناك رقابة عليهم من قبل الجهات المختصة، كما أن الوزارة لم تترجم أرباب العمل بأية خطة إحلال في القطاع الخاص.

مهن محظورة

ويوضح على عيسى الموظف في مكتب العمل بإمانة العاصمة أنه وعلى الرغم من أن هناك مهناً محظورة على الأجانب إلا أنهم يمارسونها في أجواء مطلقاً ومهيأة لا تتوافر للعامل اليمني، مشيراً إلى أن جميع الأجانب الذين يعملون في مهن كالخياطة والورش الفنية والصيانة والخباطة والمطاعم والسباكة مخالفتهم للقانون.

ويؤسف المتسول الذي يعمل في مستشفى الثورة العام بصنعاء أفاد أن هناك أكثر من ٦٠٠ موظف أجنبي يعملون في المستشفى كاطباء وفنيين وممرضين، وقال إن الأعمال التي يشغلونها ليست تخصصات نادرة وتحتاج إلى خبرات خاصة وإنما هي أعمال يمكن أن يقوم بها الكادر اليمني المتخصص في نفس المجالات التي يشغلها الأجانب.. وأضاف أن التعامل مع الأجهزة الحديثة يمكن أن يقوم به الكادر اليمني بعد إعطائه دورات تدريبية في مجال التعامل مع هذه الأجهزة خصوصاً وأن أجر الموظف الأجنبي يفوق أجر الطبيب اليمني بثلاثة أضعاف ويتراوح بين ٣٠٠-٤٥٠ دولاراً في الشهر الواحد.

* بالتعاون مع/ ماجد الجفراي..

• تعرض سالم للفصل التعسفي من قبل مالك الشركة التي يعمل بها بعد دخوله في مشادة كلامية مع مسئوله المباشر الأجنبي الذي يشغل موقع رئيس قسم بدرجة «خبير»!!

سالم الذي يعمل بهذه الشركة منذ سبعة أعوام التحق بها بعد حوالي عام من عودته من إحدى دول أوروبا الشرقية التي قصدتها لإكمال دراسته الجامعية إثر حصوله على منحة حكومية حاله كحال الطلاب المتفوقين.

■ تحقيق / وليد علي غالب

«خبراء» أجاناب

بدرجة عمال..

وكوادريمنية

على الرصيف

ويقول: «ليس صحيحاً أننا نفضل الأجنبي لمجرد أنه أجنبي.. هناك معايير خاصة نلتزم بها وهناك قوانين ولوائح تضبطنا».

برستيج فقط!!

ويبدو منصور أحمد ثابت الظاهري - رجل أعمال - أكثر صراحة ووضوحاً وهو يقول: إن كثيراً من أصحاب المصانع بحرصون على وجود أجاناب في وظائف معينة لأسباب عدة منها النفسية المتعلقة بالتباهي والتفاخر وأن وجود كوادريمني خارجية في منشآته هو جزء من «البرستيج» الخاص بها ومنها ما هو متعلق بعدم التحرر من عقدة الأجنبي وأنه الأفضل.

ويضيف: مع هذه الأسباب السابقة إلا أني أرى أن الغالبية يتعامل مع الأمر من منظور تجسري بحث وبما يحسني مصالحه.. مثلاً الأجنبي يسهل التخلص منه عند الشعور بأنه أصبح عبئاً دون الخوف من إفساء أسرار العمل.. والأجنبي ليس له علاقات مع المجتمع أو رجال الأعمال الآخرين بحيث يخشى تسرب أية معلومات عن تفاصيل العمل أو كشف وجود مخالفات أو تلاعب في المواصفات أو حتى الخوف من معرفة المنافس بمعلومات متعلقة بالأسرار التصنيعية التي تسمى «الخلطات».. ويستطرد: الأجنبي يبقى معزولاً ومصيره بيد رب العمل وبالتالي يكون أكثر طاعة وسرية ولاء مما يجعلهم بغضون الطرف عن الكلفة.

لوائح وقوانين

- ويُفيد ياسين عبده سعيد - وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لقطاع العمل أن المادة «٢٠» من قانون العمل رقم ٥ لسنة ١٩٩٥م تشترط لتسجيل غير اليمنيين أن يكون العمل في حرفة أو مهنة لا تتوافر فيها الخبرات اليمنية.

وتؤكد المادة ٢١ على أنه لا يجوز أن يزيد عدد العمال غير اليمنيين لدى أرباب العمل عن ١٠٪ من إجمالي العمال اليمنيين.

كما تشدد المادة ٢٢ الفقرة «ب» على أنه يجب أن يرفق صاحب العمل الذي يرغب في استخدام عمال أجاناب بطلبه شهادة

معاناته في البحث عن عمل يناسب مؤهلاته جعلته بنحدر مباشرة فور اشعاره بقبول توظيفه في إحدى الشركات الصناعية الخاصة غير أنه لعدم التفات مسؤوليها لما يحمله من وناثق دراسية وضآلة صفته الوظيفية.. تحمل وناثق وعلى مدار فترة عمله تدرج حتى وصل إلى نائب لرئيس قسم براسة موظف أجنبي، يؤدي دوراً ادارياً أكثر مما هو فني ولا يبدو أن هناك ما يجعل وجوده في اليمن ضرورياً خاصة وأن ملف استقدامه يقول إنه «خبير صناعي» ويتقاضى ما يوازي رواتب ٦ موظفين محليين من الفئة فوق المتوسطة بخلاف البديل والسكن وتذاكر السفر السنوية له ولأفراد أسرته.. الخ.

ما تقدم ليس سوى «عمية» لما يحدث في كثير من الشركات التجارية من مشاكل نتيجة التواجد غير المبرر والمدروس للعمالة الأجنبية على حساب المحلية المؤهلة والكفؤة والأقل كلفة أيضاً.

أعمال هامشية

يقول م.م ٣٢ عاماً العامل بشركة ملاحية: إنه إلى وقت قريب كان عدد الموظفين اليمنيين هناك لا يتجاوز عدد أصابع اليد بين قيمه ثلاثة من أقارب صاحب الشركة «الموقع» -على حد تعبيره- بكل ما هو أجنبي وعدم اقتناعه بجسوى توظيف عناصر من أبناء بلده وعلى محدودية الموجودين فهم يؤدون أعمالاً هامشية، حتى أمين الصندوق تم استقدامه من دولة عربية!!

حملات تفتيش

- أما يحيى أحمد قحمرى.. فإنه يطلب بتقليص التواجد الأجنبي في القطاع الخاص إن تعسر الاستغناء النهائي عن الكوادريمني المحلية وإحلال كوادريمني بدلاً عن «المستوردة» التي لا ضرورة لها في ظل وجود الكادر المحلي المؤهل التسهيل العلمي المناسب إلى جانب الخبرة الكافية.

ويذهب في مطالبه إلى دعوة الجهات الحكومية المعنية إلى تنفيذ حملات تزول ميداني لمنشآت القطاع الخاص والتجري والتدقيق في وناثق العاملين فيها لمعرفة مدى تواجد العمالة الأجنبية وما إذا كان هذا الموجود ضرورياً ويصعب إيجاد بديله المحلي.

معايير خاصة

ويبرر داوود الريمي -صاحب شركة تجارية استعانة أقرانه بالأجاناب وتفصيلهم لها على الكوادريمنية بحجة أن الأجنبي أكثر التزاماً ودية في عمله وإلماً ولا يحتاج إلى تدريب فهو يأتي إلينا جاهزاً، ولذلك نحن نفضل الأجنبي في مواقع معينة -بحسب داوود.